

Distr.: General
5 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار المقدم بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - المراجعة الدورية للسلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
٥	ثالثاً - المنطقة
٦	رابعاً - عضوية السلطة
٧	خامساً - البعثات الدائمة لدى السلطة
٧	سادساً - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها
٨	سابعاً - المسائل الإدارية
٨	ألف - الأمانة
٨	باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة
٩	جيم - استعراض شامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد
٩	دال - تدابير توفير التكاليف
٩	ثامناً - المسائل المالية



الرجاء إعادة استعمال الورق



٩	الميزانية	ألف -
١٠	حالة الاشتراكات	باء -
١٠	صندوق التبرعات الاستئماني	جيم -
١١	صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة	دال -
١١	مكتبة ساتيا ن. ناندان	تاسعا -
١٣	خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والموقع الشبكي، والإعلام والتوعية	عاشرا -
١٤	الزيارات إلى مقر السلطة والأنشطة الأخرى	حادي عشر -
١٤	العلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الأخرى	ثاني عشر -
١٥	الأمم المتحدة	ألف -
١٦	شبكة الأمم المتحدة للمحيطات	باء -
١٦	المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري	جيم -
١٧	العلاقات مع المنظمات الأخرى	دال -
١٧	العلاقات مع البلد المضيف	ثالث عشر -
١٨	الدورة السابقة للسلطة	رابع عشر -
١٩	الإشراف المستمر على العقود المتعلقة بالاستكشاف ومنح عقود جديدة حسب الضرورة	خامس عشر -
١٩	حالة عقود الاستكشاف	ألف -
٢٠	طلبات عقود الاستكشاف قيد النظر	باء -
٢٠	حالة التقارير السنوية التي قدمها المتعاقدون	جيم -
٢٠	الاجتماع غير الرسمي للمتعاقدين	دال -
٢٠	التطوير التدريجي للإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة	سادس عشر -
٢٠	التنقيب والاستكشاف	ألف -
٢١	الاستغلال	باء -
٢٢	القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة	جيم -
٢٣	تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه	سابع عشر -
٢٣	حلقة العمل التقنية	ألف -
٢٣	الحلقات الدراسية التوعوية	باء -
٢٥	تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري وتنسيقه	ثامن عشر -

٢٦	تاسع عشر - استراتيجية إدارة البيانات
٢٦	عشرين - تنمية القدرات والتدريب
٢٧	ألف - برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون
٢٨	باء - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة
٢٩	جيم - التدريب الداخلي

المرفق

٣٠	أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع للسلطة الدولية لقاع البحار، ٢٠١٤-٢٠١٧
----	---

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ("الاتفاقية"). ويقدم التقرير معلومات عن عمل السلطة خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٧.
- ٢ - والسلطة هي منظمة دولية مستقلة أنشئت بموجب الاتفاقية والاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٩٤ ("اتفاق عام ١٩٩٤"). وهي المنظمة التي تقوم من خلالها الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقاً للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، بتنظيم ومراقبة الأنشطة التي تنفذ في المنطقة الدولية لقاع البحار، لأغراض منها على الأخص إدارة موارد هذه المنطقة.
- ٣ - وأسند إلى السلطة عدد من المسؤوليات المحددة الأخرى بموجب الاتفاقية، مثل المسؤولية عن توزيع المدفوعات أو المساهمات العينية المتأتية من استغلال موارد الجرف القاري خارج المسافة الممتدة على ٢٠٠ ميل بحري على الدول الأطراف في الاتفاقية، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية، والمسؤولية بموجب المادتين ٢٠٩ و ١٤٥ من الاتفاقية عن وضع قواعد وأنظمة وإجراءات دولية لمنع تلوث البيئة البحرية بسبب الأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار وتقليل هذا التلوث وضبطه، وعن اعتماد تدابير لحماية الموارد البحرية في المنطقة وحفظها، ووقاية النباتات والحيوانات في البيئة البحرية من الإصابات بأضرار.
- ٤ - وفي انتظار إقرار خطة العمل الأولى للاستغلال، يتعين على السلطة أن تركز على مجالات العمل الأحد عشر الواردة في الفقرة ٥ من الفرع ١ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤. وينصب التركيز الرئيسي على المجالات التالية:
 - (أ) تجهيز طلبات الموافقة على خطط عمل للاستكشاف ولمهام الإشراف فيما يتعلق بعقود الاستكشاف؛
 - (ب) اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتنفيذ الأنشطة في المنطقة ووضع إطار تنظيمي مناسب لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة مستقبلاً، بما في ذلك المعايير المطبقة لحماية البيئة البحرية وحفظها؛
 - (ج) رصد الاتجاهات والتطورات المتصلة بأنشطة التعدين في قاع البحار العميقة، بما في ذلك ظروف السوق العالمية للمعادن وأسعار المعادن والاتجاهات والتوقعات المتعلقة بها؛
 - (د) تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة بسبل منها وضع برنامج مستمر لحلقات العمل التقنية، ونشر نتائج هذه البحوث، والتعاون مع المتعاقدين والأوساط العلمية الدولية؛
 - (هـ) جمع المعلومات وإنشاء وتطوير قواعد بيانات فريدة للمعلومات العلمية والتقنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل لبيئة المحيطات العميقة.
- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطة عملها على وضع إطار لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة مستقبلاً. وعلى وجه الخصوص، حققت السلطة تقدماً فيما يتعلق بالنواتج المتوخاة ذات الأولوية من أجل وضع مدونة الاستغلال، كما أقرها مجلس السلطة الدولية لقاع البحار خلال الدورة الثانية والعشرين للسلطة (انظر [ISBA/22/C/28](#) و [ISBA/22/C/17](#)، المرفق الثاني).
- ٦ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تولى مايكل و. لودج (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) منصب الأمين العام للسلطة، خلفاً لـ ألوي أودونتون (غانا).

ثانياً - المراجعة الدورية للسلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالمادة ١٥٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

٧ - قررت جمعية السلطة الدولية، في مقررها [ISBA/21/A/9/Rev.1](#) المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، أن تجري، عملاً بأحكام المادة ١٥٤ من الاتفاقية، مراجعة عامة ومنتظمة للطريقة التي ينفذ بها عملياً النظام الدولي للمنطقة المنشأ في الاتفاقية. وقرّرت الجمعية أيضاً إجراء هذه المراجعة تحت إشراف لجنة مراجعة تتألف من رئيس الجمعية ومكتبها ورئيس مجلس السلطة، على أن يظلّ رئيس الدورة الحادية والعشرين للجمعية (هلموت تويرك (النمسا)) عضواً في لجنة المراجعة حتى الانتهاء من المراجعة، وأنه يجوز أيضاً لرؤساء المجموعات الإقليمية المشاركة في لجنة المراجعة بصفة مراقبين. وقرّرت الجمعية كذلك أن يجري المراجعة خبراء استشاريون مستقلون تُعيّنهم لجنة المراجعة وتختارهم من قائمة انتقائية تضم الخبراء الاستشاريين المؤهلين ويعدها الأمين العام للسلطة وفقاً لإجراءات التوريد المعمول بها في السلطة.

٨ - ونظرت الجمعية في التقرير المؤقت للجنة المراجعة في دورتها الثانية والعشرين، في عام ٢٠١٦. وفي المقرر [ISBA/22/A/11](#)، أحاطت الجمعية علماً بالتقرير المرحلي وقررت أن تتيح للدول الأطراف والجهات المراقبة والجهات صاحبة المصلحة، في ضوء التعليقات والمداولات المذكورة آنفاً، فرصة أخرى لتقديم ملاحظات خطية عن التقرير المؤقت والتعليقات المدلى بها بشأنه، قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بما في ذلك فرصة الرد على الاستبيان الذي أعدته الجهة التي كتبت المراجعة، شركة Seascope Consultants Limited، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وطُلب إلى الأمين العام أن يحيل مشروع التقرير النهائي، على نحو ما أقرته لجنة المراجعة، إلى الدول الأطراف والجهات المراقبة قبل ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٩ - وعقدت لجنة المراجعة اجتماعها الأخير في كينغستون في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أحال رئيس لجنة المراجعة تقرير اللجنة النهائي إلى الأمين العام وطلب إليه أن يعمم التقرير على الدول الأطراف والمراقبين في السلطة. ويظهر التقرير النهائي للجنة المراجعة الذي يتضمن ١٩ توصية، على شكل مرفق للوثيقة [ISBA/23/A/3](#). وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أصدر الأمين العام الوثيقة [ISBA/23/A/5](#) التي تتضمن تعليقات الأمانة بشأن توصيات لجنة المراجعة.

ثالثاً - المنطقة

١٠ - تعرّف الاتفاقية "المنطقة" بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وهذا يعني أن تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة يتوقف على تعيين حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك ترسيم حدود الجرف القاري خارج مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ولهذا السبب، يتعين على الدول الساحلية، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٤ من الاتفاقية، القيام بالإعلان الواجب عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط، وتعيين عليها لدى تبيان خطوط الحد الخارجي للجرف القاري أن تودع نسخاً من تلك الخرائط أو القوائم لدى الأمين العام للسلطة.

١١ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، أودعت باكستان نسخة من خريطةها التي تبين خطوط الحد الخارجي للجرف القاري لباكستان إلى جانب قوائم الإحداثيات. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، قام سبعة من أعضاء السلطة بإيداع خرائط وقوائم من هذا القبيل لدى الأمين العام، وهي أستراليا وأيرلندا وباكستان وفرنسا (بخصوص المارتينيك وغوادلوب وغيانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة وجزر كيرغولن) والفلبين والمكسيك ونيوي. ويعتزم الأمين العام الفرصة لحث جميع الدول الساحلية على إيداع هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري طبقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية.

رابعاً - عضوية السلطة

١٢ - وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٥٦ من الاتفاقية، تعتبر جميع الدول الأطراف في الاتفاقية تلقائياً أعضاء في السلطة. وانضمت أذربيجان إلى الاتفاقية في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصبحت غانا طرفاً في اتفاق عام ١٩٩٤. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية ١٦٨ طرفاً (١٦٧ دولة والاتحاد الأوروبي) وهكذا بلغ عدد أعضاء السلطة ١٦٨ عضواً. وفي التاريخ نفسه، كان هناك ١٥٠ طرفاً في اتفاق عام ١٩٩٤.

١٣ - وفي السلطة ١٨ عضواً من الأعضاء التي كانت أطرافاً في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام ١٩٩٤ ولم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاق، وهي البحرين، والبوسنة والهرسك، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسودان، والصومال، والعراق، وغامبيا، وغينيا - بيساو، ومالي، ومصر.

١٤ - ووفقاً لما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٤٨ وفي اتفاق عام ١٩٩٤ نفسه، ينبغي تفسير وتطبيق أحكام اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية معاً باعتبارهما صكاً واحداً. وفي حالة وجود أي تعارض بين اتفاق عام ١٩٩٤ والجزء الحادي عشر من الاتفاقية، ترجّح أحكام اتفاق عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن أعضاء السلطة غير الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٤ تشارك بالضرورة في أعمال السلطة بموجب ترتيبات تستند إلى ذلك الاتفاق، فإن انضمامها كأطراف في الاتفاق سيزيل أي تعارض قائم في الوقت الحالي بالنسبة إلى تلك الدول. وأهابت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الفقرة ٣ من قرارها ٢٥٧/٧١، جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ أن تفعل ذلك.

١٥ - وفي كل سنة، يوجه الأمين العام للسلطة تذكيراً إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاق عام ١٩٩٤، ويحثها على الانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة. وعُملت آخر هذه المذكرات في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

خامسا - البعثات الدائمة لدى السلطة

١٦ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان للدول الأعضاء الخمس والعشرين التالية، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، بعثات دائمة لدى السلطة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت كيتس ونيفس، وشيلي، والصين، وغابون، وفرنسا، والكاميرون، وكوبا، والمكسيك، ونيجيريا، واليابان.

سادسا - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

١٧ - اعتمد البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها بتوافق الآراء في الدورة الرابعة لجمعية السلطة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر ISBA/4/A/8). ودخل البروتوكول حيز النفاذ، وفقا للمادة ١٨ منه، بعد ٣٠ يوما من تاريخ إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٨ - ويتناول البروتوكول امتيازات السلطة وحصاناتها فيما يتعلق بالمسائل التي لا تغطيها الاتفاقية (المواد ١٧٦ إلى ١٨٣)، وهو يستند في جوهره إلى المواد الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦. وينص البروتوكول على جملة أمور منها توفير الحماية الأساسية لممثلي أعضاء السلطة أثناء حضورهم اجتماعات السلطة أو سفرهم ذهابا أو إيابا لحضور تلك الاجتماعات. ويمنح البروتوكول أيضا هذه الامتيازات والحصانات للخبراء المكلفين بمهام لحساب السلطة، حسبما يقتضيه أداء وظائفهم باستقلالية أثناء مهامهم وأثناء الوقت الذي يقضونه في رحلات متعلقة بهذه المهام.

١٩ - وخلال السنة الماضية، انضمت إلى البروتوكول دولتان هما غانا (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) والسنغال (١١ تموز/يوليه ٢٠١٦). وبذلك بلغ مجموع الأطراف ٤٢، وهي: الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، والمملكة المتحدة، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا. ووقعت ١١ دولة أخرى البروتوكول ولكنها لم تصدِّق عليه بعد، وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والسودان، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، واليونان.

٢٠ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، عمم الأمين العام مذكرة تشجع جميع الدول الأعضاء في السلطة التي لم تصبح بعد أطرافا في البروتوكول على الانضمام إليه في أقرب فرصة ممكنة.

سابعاً - المسائل الإدارية

ألف - الأمانة

٢١ - الأمانة هي إحدى الهيئات الرئيسية للسلطة. ووفقاً للمادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تتألف أمانة السلطة من أمين عام ومن جهاز الموظفين الذي قد تتطلبه السلطة. ويتألف جهاز موظفي السلطة من الموظفين العلميين والتقنيين المؤهلين وغيرهم من الذين يتطلبهم أداء الوظائف الإدارية للسلطة.

٢٢ - وأعلن الأمين العام، عند تولي منصبه، بعض التغييرات على الهيكل التنظيمي للأمانة. ومنها إنشاء فريق من كبار الموظفين الإداريين ووحدة جديدة لإدارة العقود. وتزود الجمعية بمعلومات مفصلة عن إعادة هيكلة الأمانة في الوثيقة ISBA/23/A/4. كما ترد بعض الشواغل المتعلقة بموارد الأمانة وهيكلها وتنسيقها في التقرير النهائي عن المراجعة التي نُجِّرى عملاً بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية (انظر ISBA/23/A/3).

٢٣ - ويبلغ عدد الوظائف الثابتة في الأمانة ٤٠ وظيفة (٢٢ منها في الفئة الفنية و ٢ من الوظائف الوطنية و ١٦ في فئة الخدمات العامة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاعد ثلاثة موظفين وملئت سبع وظائف شاغرة.

باء - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة

٢٤ - تطبق السلطة على موظفيها النظام الموحد للمرتبات والبدلات وسائر شروط الخدمة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبموجب أحكام اتفاق العلاقة المبرم مع الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، الذي بدأ نفاذه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بعد موافقة جمعية السلطة عليه (انظر ISBA/3/A/3) والجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر القرار ٢٧/٥٢، المرفق)، وافقت الهيئتان على تطبيق معايير وأساليب وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين. وفي الجلسة ١٣٩، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، قررت جمعية السلطة، استجابة منها لتوصية المجلس، أن من المستصوب أن تنضم السلطة إلى النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر ISBA/18/A/7). وشارك ممثلون عن الأمانة في الدورة الرابعة والثمانين للجنة الخدمة المدنية، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٧. وشمل جدول الأعمال القرارات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين المتعلقة بأعمال لجنة الخدمة المدنية، وشروط الخدمة المنطبقة على جميع فئات الموظفين، واستعراض الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، واستعراض المنهجية المستخدمة لتصنيف درجة المشقة، والمسائل المتعلقة بتسوية مقر العمل.

٢٥ - وتشارك الأمانة بنشاط في أعمال فريق إدارة عمليات الأمم المتحدة الذي يضم جميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في كينغستون^(١). وترمي هذه المبادرة إلى تمكين الوكالات المشاركة من تحقيق وفورات في التكاليف وتبسيط عملياتها في مجالات رئيسية مثل الموارد البشرية، والاتصالات وتكنولوجيا

(١) إضافة إلى السلطة، يشارك في عضوية الفريق كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المعلومات، والمالية، والمشتريات، والسفر، والمباني المشتركة. ولم تتضمن استراتيجيات الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أهدافاً جديدة لتحقيق وفورات في التكاليف بل ركزت أساساً على وضع أدوات رصد لضمان الحفاظ على الفوائد المحققة حالياً فيما يتعلق بخدمات البريد والقرطاسية. ويجري العمل فيما يتعلق بوضع اتفاق طويل الأجل للسفر، وقاعدة بيانات للخبراء الاستشاريين، وتشجيع "المبادرات الخضراء"، وتحسين الخدمات المشتركة، مثل الاتصالات ومرافق الاجتماعات.

جيم - استعراض شامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد

٢٦ - في عام ٢٠١٣، أجرت لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراضاً شاملاً لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد لكي تتأكد من أن الأجور والاستحقاقات المقدمة للموظفين ما زالت تفي بالغرض. وفي عام ٢٠١٥، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد النظر في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٥ (A/70/30)، على معظم المقترحات وقررت أن يبدأ تنفيذها بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات المشتركة في النظام الموحد، حسب الاقتضاء، على مراحل من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ (انظر القرار ٢٤٤/٧٠).

٢٧ - ووفقاً للمادة ١١ من اتفاق العلاقة بين السلطة الدولية لقاع البحار والأمم المتحدة، وبمساعدة خبير من لجنة الخدمة المدنية الدولية، أجرت الأمانة استعراضها الخاص في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وبدأت في تنفيذ التغييرات اللازمة في مجموعة التعويضات للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا. وترد تفاصيل التغييرات في استحقاقات العمل والمستحقات في تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة المالية (ISBA/23/FC/2). وسينظر المجلس والجمعية في التعديلات الضرورية للنظام الأساسي للموظفين خلال الدورة الثالثة والعشرين.

دال - تدابير توفير التكاليف

٢٨ - واصلت الأمانة جهودها لإيجاد وفورات في التكاليف في ميزانيتها العادية، بما في ذلك عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية للنقل المحلي خلال الاجتماعات، وهو ما سيؤدي إلى تخفيض نفقات العمل الإضافي لموظفي وحدة الأمن والنقل. وقامت الأمانة أيضاً بتحديث تعليماتها الإدارية المتعلقة بالسفر في مهام رسمية تمسحياً مع تعليمات الأمم المتحدة. وتبذل أيضاً جهوداً لخفض تكاليف خدمة المؤتمرات عن طريق استحداث إجراءات لتعزيز الكفاءة وتخفيض عدد موظفي خدمة المؤتمرات المقيمين في نيويورك.

ثامنا - المسائل المالية

ألف - الميزانية

٢٩ - اعتمدت الأمانة في دورتها الحادية والعشرين ميزانية إدارية للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بقيمة ٧٠٠ ١٣٠ ١٧ دولار (ISBA/22/A/12).

باء - حالة الاشتراكات

٣٠ - وفقا للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، تُغطى النفقات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن يتوافر للسلطة تمويل كاف من مصادر أخرى لتسديد تلك النفقات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كانت السلطة قد تلقت ما يمثل ٥٢ في المائة من قيمة الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي لميزانية عام ٢٠١٧، في حين أن ٢٦ في المائة من أعضاء السلطة قد سددوا بالكامل اشتراكهم المقررة لعام ٢٠١٧.

٣١ - ووصل مجموع الاشتراكات غير المسددة من الدول الأعضاء عن فترات سابقة (١٩٩٨-٢٠١٦) إلى ٨٠٧ ٥٦١ دولارات في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧. وترسل إخطارات بانتظام إلى الدول الأعضاء في السلطة لتذكيرها بالمبالغ المتأخرة. ووفقا للمادة ١٨٤ من الاتفاقية والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو من أعضاء السلطة يتأخر في سداد اشتراكاته المالية حق التصويت إذا كان المبلغ المتأخر يساوي مبلغ الاشتراك المالي المستحق عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كان على ٤٨ عضوا في السلطة مبالغ متأخرة لعامين أو أكثر، وهي: أنغولا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبربادوس وبلير وبنغلاديش وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وتوفالو وجزر البهاما وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية والكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجيبوتي ودومينيكا وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسوازيلند والسودان وسورينام وسيراليون وسيشيل والصومال وغامبيا وغرينادا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو وكابو فيردي والكونغو وليبيريا ومالي وماليزيا وملديف ومنغوليا وموريتانيا وموزمبيق ونيبال والنيجر وهندوراس واليمن.

٣٢ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول ٩٨٣ ٥٨١ دولارا، مقابل مستوى معتمد بقيمة ٦٦٠ ٠٠٠ دولار.

جيم - صندوق التبرعات الاستثماري

٣٣ - أنشئ صندوق التبرعات الاستثماري في عام ٢٠٠٢، لتمويل مشاركة أعضاء لجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية القادمين من البلدان النامية. واعتمدت الجمعية في عام ٢٠٠٣ أحكاما وشروط مؤقتة لاستخدام الصندوق ثم عدلتها في عام ٢٠٠٤ (انظر ISBA/9/A/5-ISBA/9/C/5، الفقرة ٦ والمرفق، و ISBA/9/A/9، الفقرة ١٤). ويتكوّن الصندوق من التبرعات الواردة من أعضاء السلطة وغيرها. ويبلغ مجموع المساهمات الواردة للصندوق منذ إنشائه ٥٨٤ ٦٥٤ دولارا. وكانت الصين آخر من قدّم مساهمة في أيار/مايو ٢٠١٧، بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ رصيد الصندوق ٩٢ ٨٩٣ دولارا.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٦، طلبت لجنة المالية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا وتحليلا عن استخدام الصندوق الاستثماري للتبرعات، مشيرة إلى أن الأحكام والشروط لم تخضع للاستعراض منذ عام ٢٠٠٤. وقد أعدت اللجنة ذلك التقرير وستنظر فيه خلال الدورة الثالثة والعشرين.

دال - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٣٥ - أنشأت الجمعية صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٦ (انظر ISBA/12/A/11). واعتمدت القواعد والإجراءات المفصلة لإدارة الصندوق واستخدامه في عام ٢٠٠٧ (انظر ISBA/13/A/6، المرفق). ويهدف الصندوق إلى تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية في المنطقة لمنفعة البشرية جمعاء، ولا سيما عن طريق دعم مشاركة العلماء والخبراء التقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية، وذلك عبر سبل منها التدريب والمساعدة التقنية وبرامج التعاون العلمي. وتتولى أمانة السلطة إدارة الصندوق. ويجوز لأعضاء السلطة والدول الأخرى والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية والمنظمات الخيرية والأشخاص العاديين التبرع للصندوق.

٣٦ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ رأس مال الصندوق ٣ ٤٧٣ ٣١٥ دولارا. وفي التاريخ نفسه، كان قد أنفق مبلغ مجموعه ٥٢٨ ٠٥٣ دولارا من عائدات الفائدة على رأس المال، وذلك في صورة منح للمشاريع. وجاءت آخر مساهمة، وهي المساهمة الوحيدة التي قدمت إلى الصندوق خلال عام ٢٠١٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من المكسيك بمبلغ ٧ ٥٠٠ دولار. وخلال السنوات الثلاث الماضية، بلغ مجموع المساهمات في الصندوق ٦٦ ٢٢٧ دولارا، بينما بلغ مجموع النفقات خلال الفترة نفسها ١١٧ ٣٨٠ دولارا. ومن المشاكل الأخرى التي يواجهها الصندوق أن متوسط سعر الفائدة المكتسب من استثمار رأس مال الصندوق في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٧ كان ٠,٠٤ في المائة، بمعدل متوسط قدره ١,٥ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، طلبت لجنة المالية إلى الأمين العام أن يتخذ ترتيبات لإعادة استثمار الصندوق لتحقيق معدل عائد أعلى؛ وينبغي الوفاء بهذا الطلب بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧.

تاسعا - مكتبة ساتيا ن. نانندان

٣٧ - سُميت مكتبة ساتيا ن. نانندان باسم أول أمين عام للسلطة، وهي مورد المعلومات الرئيسي للأمانة والدول الأعضاء والبعثات الدائمة وغير ذلك من الباحثين الذين يلتمسون معلومات متخصصة عن قانون البحار وشؤون المحيطات والتعدين في قاع البحار العميقة وموارد قاع البحار. والهدف الرئيسي من المكتبة هو تلبية احتياجات زبائنهم من المراجع والبحوث وتوفير الدعم الأساسي لعمل موظفي الأمانة. وتلتزم الهيئة بتطوير ما تتيحه المجموعة الموجودة بالمكتبة من قدرة بحثية متخصصة، وذلك من خلال برنامج اقتناء يهدف إلى الاستجابة للتغيرات في توفير المعلومات والمعارف وأشكال تقديمها بالاستفادة من المجموعة الشاملة الموجودة بالمكتبة وتعزيزها. وتعمل المكتبة أيضا على زياد إمكانية الوصول إلى المصادر الإلكترونية.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تبرعات سخية من منظمات وأفراد. وكان من أبرز الجهات المانحة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ولجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة إنترأوشنميتل المشتركة؛ والإدارة

الحكومية لشؤون المحيطات لجمهورية الصين الشعبية؛ ومعهد طوكيو للتكنولوجيا؛ ومركز القانون والسياسات المتعلقة بالمحيطات في جامعة فيرجينيا؛ ومعهد قانون البحار في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي؛ والمجلس الاستشاري الألماني المعني بالتغير العالمي؛ ومعهد الولايات المتحدة للسلام؛ والمجلس الدولي للقانون البيئي؛ ومعهد التخطيط في جامايكا؛ ووزارة العلوم والطاقة والتعدين في جامايكا. ووردت تبرعات فردية من كايزر غونسالفيس دي سوزا، نيابة عن المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛ وكيم وونغ - سيو، بالنيابة عن الجمعية الأوقيانوغرافية الكورية؛ وكلوديا ريزند من اشركة أبحاث الثروة المعدنية، البرازيل؛ وألين جيكيل، من كلية الحقوق في ماكواري، أستراليا؛ وراهول شارما، من المعهد الوطني لعلم المحيطات، الهند.

٣٩ - وتشمل مرافق المكتبة المتاحة للزوار، بمن فيهم أعضاء الوفود، غرفة المطالعة حيث يمكن الاطلاع على مجموعة مراجع المكتبة ومحطات طرفية حاسوبية لأغراض استعمال البريد الإلكتروني والإنترنت. وتشمل الخدمات المتاحة توفير المعلومات وتقديم الدعم المتعلق بالمراجع والبحوث، فضلا عن توزيع وثائق السلطة ومنشوراتها الرسمية. والمكتبة عضو نشيط في الرابطة الدولية للمكتبات ومراكز المعلومات المعنية بالعلوم المائية والبحرية وفي رابطة المكتبات والمعلومات في جامايكا. وفي عام ٢٠١٥، أقامت المكتبة شراكة مع مكتبة المحكمة الدولية لقانون البحار من أجل الانضمام إلى اتحاد منظومة الأمم المتحدة لجمع المعلومات الإلكترونية. ويمثل الاتحاد مبادرة تشارك فيها مكتبات الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وتحقق وفورات كبيرة للوكالات المشاركة بخفض تكلفة الحصول على المعلومات من خلال إبرام ترتيبات للشراء الجماعي وتقاسم خدمات المستودعات الإلكترونية.

٤٠ - ومنذ عام ٢٠١٥، استثمرت المكتبة في برنامج للتطوير والتحديث، بهدف تعزيز توفير الخدمات والبنية التحتية وتوسيع نطاق الوصول إلى المحتوى الفريد للمجموعة وتشجيع استخدامه. في أوائل عام ٢٠١٧، تم اقتناء أثاث صالة جديد. وقد أحرز تقدم أيضا في تنفيذ نظام جديد لإدارة المكتبات، وتم اختيار شركة برمجيات على إثر عملية مناقصة رسمية. وسيوفر نظام إدارة المكتبة الجديد، ونظام السحب الرقمية EOS.Web، وهو منتج لشركة SirsiDynix، الفرصة لبحث واستكشاف مواد المكتبة باستخدام فهرس عام عبر الإنترنت، والجمع بين المنشورات والمقالات المطبوعة والرقمية والموارد الشبكية، وقواعد بيانات معينة، سواء على أساس الاشتراك أو مجانا، من أجل رفع المكتبة إلى مكانة مركز بحثي عالي الجودة. ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ نظام إدارة المكتبة خلال عام ٢٠١٧، عقب نشر البرمجيات والتدريب.

٤١ - وتتلقى المكتبة طلبات عديدة للمساعدة في مجال البحوث، والتي تعكس الكثير منها الاهتمام المتزايد بعمل السلطة. ويتركز الاهتمام البحثي على أنشطة السلطة ودورها ومهامها والتحديات التي ستواجهها مستقبلا، ويتركز كذلك على المجالات المواضيعية التي تغطيها الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اهتمام واسع بالمعلومات المتعلقة بصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة والفرص المتاحة من خلال الصندوق في مجالي الزمالات والتدريب. وقدمت المساعدة في مجال البحوث إلى كل من أمانة الكمنولث؛ وجامعة جنوب آسيا في نيودلهي؛ ومجموعة بحوث البيولوجيا البحرية بجامعة غنت؛ وجامعة كاليفورنيا في سانتا باربارا؛ والمعهد الوطني لعلوم المحيطات التابع لوزارة علوم الأرض في الهند؛ ووكالة أسوشيتد برس؛ وشركة سي لايت بكتشرز في أستراليا؛ وجامعة ساو باولو في البرازيل؛ ومركز القانون الدولي للتنمية المستدامة بجامعة نيو ساوث ويلز؛ وجريدة بيلز ديلي في الصين؛ والرابطة الصينية

للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية البحرية في الصين؛ وكلية القانون وقسم اللغات واللسانيات والفلسفة بجامعة جزر الهند الغربية في مونا، جامايكا؛ وكلية نورمان مانلي للحقوق في جامايكا؛ والمعهد البحري لمنطقة البحر الكاريبي؛ وهيئات حكومية جامايكية، من بينها مكتب المدعي العام، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، وشعبة المناجم والجيولوجيا في وزارة العلوم والطاقة والتكنولوجيا، والوكالة الوطنية للبيئة والتخطيط، ومعهد التخطيط في جامايكا وهيئة الإعلام الجامايكية. وتلقت المكتبة أيضا طلبات من باحثين أفراد، ومؤسسات أكاديمية وبخثية، وسفارات وبعثات دائمة مقرها في جامايكا وفي أنحاء مختلفة من العالم.

عاشرا - خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والموقع الشبكي، والإعلام والتوعية

٤٢ - تقدم دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مكتب الخدمات الإدارية، الدعم لعمل الأمانة من خلال إدارة البنية التحتية للشبكة والخدمات وتوفير الدعم التقني والتدريب للموظفين. وتشمل المشاريع الرئيسية التي وضعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات، ونظام إدارة المكتبة الإلكترونية، وبرامج المحاسبة المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أجريت مراجعة خارجية لاستعراض مجمل هيكل الشبكة ولتقييم متانتها وقدرتها على التكيف في تلبية المطالب الحالية والناشئة. كما شكل الاستعراض فرصة لتقييم القدرات الحالية للدائرة من حيث الإدارة والأمن والرقابة، بالإضافة إلى هيكلها التشغيلي. واستنادا إلى توصيات تقرير المراجعة، وضعت خطة تنفيذ تقنية، واتخذ الأمين العام تدابير لإنشاء لجنة استشارية للدائرة، بالإضافة إلى إصدار سياسة للاستخدام المقبول في الأمانة.

٤٤ - وتحتفظ السلطة بوجود قوي على الإنترنت من خلال موقعها الشبكي وتطبيقاتها النقالة وعبر وسائط التواصل الاجتماعي. ويتيح الموقع الشبكي (www.isa.org.jm) الاطلاع على جميع المنشورات الرقمية والوثائق الرسمية للاجتماعات السنوية للسلطة واجتماعات هيئاتها الفرعية، بالإضافة إلى جميع حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تنظمها السلطة. كما يجري تحديث الموقع الشبكي للسلطة بانتظام بالمعلومات ذات الصلة الواردة من الدول الأعضاء والجهات المتعاقدة، بما في ذلك ما يتصل بسن التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في أعماق البحار وبرامج تدريب المتعاقدين. وقد تم تطوير التطبيق النقال (ISBAHQ)، وهو نسخة مصغرة لموقع السلطة، لإتاحة سرعة الوصول إلى المعلومات المحدثة عن هيكل السلطة وأجهزتها، وأحدث المنشورات المتاحة وآخر الأخبار والمعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بفرص بناء القدرات. كما تحتفظ السلطة، سعيا إلى إذكاء الوعي بعملها، بوجود منتظم على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بشكل أساسي من خلال صفحتها على فيسبوك وحساب تويتر (@ISBAHQ).

٤٥ - وقد اتخذت السلطة أيضاً خطوات لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال المشاورات والدراسات الاستقصائية، وهي تواصل التفاعل بانتظام مع الدول الأطراف والجهات المعنية عبر توفير التدفق المنتظم للمعلومات عن أنشطتها. وتشمل أساليب الاتصال الرئيسية التي تستخدمها السلطة النشرات الإخبارية الإلكترونية الفصلية والنشرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي والكتيبات والنشرات للإعلان عن برامج تدريب المتعاقدين، وصحائف الوقائع، وورقات الإحاطة

والدراسات التقنية التي تقدم موجزات لحلقات العمل والحلقات الدراسية القانونية والعلمية، التي تستضيفها السلطة، أو التي تشترك في تنسيقها مع سائر المؤسسات القانونية والعلمية.

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت الأمانة منتدى مفتوحاً في جامعة جزر الهند الغربية في كينغستون في مسعى لشرح عملها للمجتمع الأوسع نطاقاً في جامايكا. وحضر المنتدى المفتوح للجمهور مسؤولون حكوميون وأكاديميون وطلاب وأعضاء في البعثات الدائمة وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني.

٤٧ - وعقدت الأمانة أيضاً اجتماعات جانبية في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية، بما في ذلك اجتماع جانبي بشأن الإجراءات المتخذة لتوفير فرص التدريب وبناء القدرات للبلدان النامية، عقد أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يتناول حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وخلال الاجتماع الجانبي لبناء القدرات، قدمت الأمانة عرضاً تلتته جلسة مناقشة عن تاريخ برنامج السلطة لتدريب المتعاقدين وإنجازاته ومستقبله وصندوق الهبات لبرنامج البحوث العلمية البحرية. وأحاطت الأمانة علماً بالتعليقات والمقترحات المقدمة لتحسين ودعم البرامج التي طرحها المشاركون في أثناء المناقشة. كما دعت الأمانة إلى المشاركة والمساهمة في الاجتماع الجانبي الذي تنظمه جامعة مدينة بوكوهاما والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والوكالة اليابانية لعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض بشأن توحيد أدوات تقييم الآثار البيئية البحرية ورصدها في المنطقة من المنظورين التقني والقانوني.

حادي عشر - الزيارات إلى مقر السلطة والأنشطة الأخرى

٤٨ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام بزيارة الأمانة ضباط بحرية من سفينة "برازيل" للتدريب البحري البرازيلية، بقيادة النقيب خوسيه لويس فيريرا كانيلا، ومن سفينة "غلوريا" البحرية الكولومبية، بقيادة النقيب خوان خيمينيس. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، زار وفد من وزارة خارجية شيلي الأمانة. وخلال هذه الزيارات، أُطلعت الوفود على هيكل السلطة وبرنامج عملها.

٤٩ - وشاركت السلطة، بوصفها أحد مؤيدي مشروع القرار، في المؤتمر السنوي الحادي والأربعين لمركز قانون وسياسات المحيطات، المعنون "البيئة البحرية والهدف ١٤ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، والذي نظمه المركز بالتعاون مع وزارة تنسيق الشؤون البحرية في إندونيسيا، وعقد في يوغياكارتا، إندونيسيا، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. واضطلعت السلطة بدور مدير جلسة الفريق ٣ المعني بـ "حالة المعادن في أعماق البحار".

ثاني عشر - العلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الأخرى

٥٠ - هناك ترابط وثيق بين الأنشطة المضطلع بها في المحيطات، مما يحتم على المنظمات الحكومية الدولية المكلفة بولايات أن تتعاون فيما بينها وتنسق أنشطتها. وثمة تشديد على هذه الحقيقة في المادتين ١٣٨ و ١٦٩ من الاتفاقية نفسها، وهي عنصر حاسم في كفالة اتباع نهج متسق في حماية وحفظ البيئة البحرية والتنمية المستدامة في الأنشطة البحرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت الأمانة مع

منظمات أخرى ذات صلة في عدد من المبادرات التي تهدف إلى تيسير تبادل المعلومات وإجراء الحوار بين مستخدمي المنطقة.

ألف - الأمم المتحدة

٥١ - تقيم السلطة علاقة عمل وثيقة ومثمرة مع الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة. وقدمت السلطة معلومات عن أنشطتها إلى الاجتماع السابع والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٧. كما ساهمت السلطة من خلال تقديم المعلومات بهدف تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١ بشأن المحيطات وقانون البحار. وشاركت أيضا في الدورات الثلاث الأولى للجنة التحضيرية. وفي الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، المعقودة في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أدلت السلطة ببيانات تتعلق بولايتها في اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي المعني بتقييم الأثر البيئي والفريق العامل غير الرسمي المعني ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٥٢ - وأسهمت السلطة أيضاً بنشاط في عمل ومناقشات مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي هذه المناسبة، قدمت السلطة مدخلات في عدة جلسات حوار بشأن إقامة الشراكات، وبشكل خاص الجلسات ٥ ("زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق")، و ٦ ("زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية")، و ٧ ("تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي كما يتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار").

٥٣ - وسجلت السلطة أيضاً سلسلة من الالتزامات الطوعية بهدف تحقيق ما يلي: (أ) "تعزيز دور المرأة في البحوث العلمية البحرية من خلال بناء القدرات"؛ (ب) "تشجيع نشر نتائج البحوث عن طريق جائزة الأمين العام للسلطة للامتنياز في بحوث قاع البحار"؛ (ج) "تحسين تقييم الوظائف الإيكولوجية الأساسية لأعمق المحيطات عن طريق المراسد الأوقيانوغرافية الغاطسة الطويلة الأجل في المنطقة"؛ (د) "تعزيز تقييم التنوع البيولوجي البحري في أعماق البحار عبر إنشاء أطلاليس إلكترونية تصنيفية ترتبط بأنشطة التعدين في الأعماق في المنطقة". وقد سُجلت التزامات طوعية إضافية بالشراكة مع وكالات أخرى، ولا سيما مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ("مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق: النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيق الاقتصاد الأزرق من خلال تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة المعارف العلمية والقدرات البحثية")، ومع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال ("تعزيز التعاون للترويج للتنمية المستدامة لموارد قاع البحار العميقة في أفريقيا لدعم اقتصادها الأزرق" و "وضع الخطط للاقتصاد الأزرق في أفريقيا لدعم عملية صنع القرار والاستثمار وإدارة الأنشطة المضطّعة بها المتعلقة بالجرف القاري الموسّع وفي المناطق الدولية لقاع البحار المتاخمة").

٥٤ - وشاركت السلطة في أربع مناسبات جانبية خلال المؤتمر. ونُظمت إحدى المناسبات بمشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وتونغا والمكسيك، بدعم من شركة تونغا للتعددين البحري المحدودة، بعنوان "مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق: النهوض بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيق الاقتصاد الأزرق من خلال تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزيادة المعارف العلمية والقدرات البحثية: منظورات بشأن التعددين في أعماق البحار". ونظمت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مناسبة أخرى ("دعم تنفيذ الغايات المتصلة بالمحيطات في خطة عام ٢٠٣٠"). وأخيرا وليس آخرا، شاركت السلطة في مناسبة جانبية نظمتها حكومتا سويسرا وزامبيا ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ("تعزيز مشاركة الدول غير الساحلية في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة"). وبالإضافة إلى ذلك، استضافت السلطة معرضاً للتنوعية بعملها، وقد لاقى استحسانا كبيرا ("المساهمة في التنمية المستدامة للموارد المعدنية في أعماق البحار في المنطقة لصالح البشرية: دور السلطة الدولية لقاع البحار").

باء - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٥٥ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات هي آلية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة مكلفة بتقوية وتعزيز التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتصل بالمحيطات والمناطق الساحلية؛ وتبادل المعلومات بانتظام عن الأنشطة الجارية والأنشطة المقررة للمؤسسات المشاركة في إطار ولايات الأمم المتحدة والولايات الأخرى ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد مجالات التعاون والتآزر الممكنة؛ والقيام، حسب الاقتضاء، بتيسير إسهامات مؤسساتها المشاركة في التقارير السنوية للأمين العام للأمم المتحدة عن المحيطات وقانون البحار؛ وتيسير تبادل المعلومات فيما بين الوكالات، بما يشمل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والأدوات والمنهجيات والدروس المستفادة في المسائل المتصلة بالمحيطات.

٥٦ - وأمانة السلطة عضو في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي تشارك في اجتماعات الشبكة، حسب الاقتضاء، ووفقاً لما تمليه ولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت أمانة السلطة في عدد من اجتماعات التداول عن بعد، وساهمت في المناقشات التي جرت حول مؤشرات الهدف ١٤ (ج) من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه".

٥٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعرب الأمين العام عن سروره لاستضافة الاجتماع المباشر السادس عشر لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات في مقر السلطة في كينغستون.

جيم - المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري

٥٨ - لدى السلطة، بوصفها إحدى المؤسسات الثلاث المنشأة بموجب الاتفاقية، علاقة عمل جيدة مع الهيئتين الأخريين: المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، وتعاون معهما.

٥٩ - ومتابعة للندوة التذكارية العشرين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت المحكمة الدولية لقانون البحار ندوة في هامبورغ، ألمانيا، في ١٨ آذار / مارس ٢٠١٧ بعنوان "المعهد الدولي

لقانون البحار في عامه العشرين: النظر صوب المستقبل“. ودُعي الأمين العام إلى تقديم عرض عن الدور الاستشاري والاختصاص القضائي الخلفي لغرفة منازعات قاع البحار التابعة للمحكمة.

٦٠ - ودُعي الأمين العام أيضا إلى إلقاء كلمة في الاجتماع المفتوح للجنة حدود الجرف القاري، المعقود في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وقد شدد الأمين العام في بيانه على الولايات والمسؤوليات المحددة والمعينة بدقة لكل من اللجنة والسلطة، فضلا عن أهمية إنشاء حدود بحرية وطنية، بما في ذلك الحدود الخارجية للجرف القاري، من أجل أن تكون السلطة قادرة على الوفاء بمسؤولياتها بفعالية بموجب الاتفاقية. وجرى التأكيد كذلك على أن سبع دول أطراف فقط قد أوفت بالتزامها، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٨٤، بإيداع الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية التي تبين خطوط الحد الخارجي للجرف القاري لدى الأمين العام للسلطة.

دال - العلاقات مع المنظمات الأخرى

٦١ - جرى تمثيل السلطة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الجلسة العامة للجنة الدولية لحماية الكابلات عام ٢٠١٧، التي عقدت في مونتيفيديو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد بدأت المناقشات من أجل تعزيز التعاون بين السلطة واللجنة في استخدام تكنولوجيا رصد العلوم والاتصالات الموثوقة (SMART).

٦٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، دعت لجنة أوسبار ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي السلطة إلى المشاركة في الاجتماع الثالث في إطار الترتيب الجماعي، الذي عقد في لندن. وعلى الرغم من أن أمانة السلطة لم تتمكن من تعيين من يمثلها في ذلك الاجتماع، فإنها قدمت بياناً خطياً يبين العمل الحالي الذي تقوم به السلطة.

٦٣ - وعملا باتفاق التعاون بين السلطة والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، الذي وقع خلال الدورة الثانية والعشرين للسلطة، حضر الأمين العام الدورة الأولى لجمعية المنظمة الهيدروغرافية الدولية، المعقودة في موناكو في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ثالث عشر - العلاقات مع البلد المضيف

٦٤ - تتمتع الأمانة بعلاقة عمل ممتازة مع البلد المضيف. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، نظم اجتماع بين الأمين العام وشيلا سيللي مونتيت، الأمانة الدائمة بالإنبابة بوزارة الخارجية والتجارة الخارجية بجامايكا، اتفق خلاله على تحسين التعاون بعقد اجتماعات فصلية منتظمة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وكان الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة الآثار المترتبة على السلطة من النقل المقترح لوكالات الأمم المتحدة الموجودة في جامايكا إلى المبنى الذي تشغله السلطة حاليا.

٦٥ - ويؤيد الأمين العام مبادرة حكومة جامايكا الرامية إلى نقل وكالات الأمم المتحدة الأخرى تأييدا قويا ويرحب بها، وقد شاركت الأمانة في مختلف الأفرقة العاملة واللجان المنشأة لتسوية المسائل العملية والطرائق المرتبطة بعملية النقل. وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية التي تعود على السلطة من عملية النقل في إمكانية تقاسم بعض الخدمات الأساسية مع سائر وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات الأمن والسلامة.

٦٦ - ومن أهم الاحتياجات الملحة للأمانة توفير قاعة اجتماعات متعددة الأغراض مجهزة بأحدث المعدات السمعية البصرية ومناسبة لحلقات العمل والحلقات الدراسية. وستمكن قاعة من هذا القبيل الأمانة من عقد مزيد من الاجتماعات الفنية والحلقات الدراسية وحلقات العمل في جامايكا. ومن المأمول إمكانية إدماج توفير هذه القاعة في التخطيط المستقبلي للقطاع ١١.

رابع عشر - الدورة السابقة للسلطة

٦٧ - عُقدت الدورة الثانية والعشرون لمجلس السلطة في كينغستون، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتضمنت الجلسات ٢١٣ إلى ٢٢٣. وانتخب المجلس ماريوس أوريون يدريسك (بولندا) رئيساً له. وخلال الدورة، أحاط المجلس علماً بالتقارير عن حالة عقود الاستكشاف في المنطقة (انظر ISBA/22/C/5)، والاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف في المنطقة (انظر ISBA/22/C/7)، وحالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة (انظر ISBA/22/C/8). ونظر المجلس في التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والفنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة الثانية والعشرين (انظر ISBA/22/C/17)، واتخذ قراراً بشأن ذلك التقرير (انظر ISBA/22/C/28). وبناءً على توصية اللجنة، وافق المجلس على طلب للموافقة على خطة عمل لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت مقدم من حكومة جمهورية كوريا، وطلب إلى الأمين العام أن يصدر خطة العمل في شكل عقد بين السلطة وحكومة جمهورية كوريا (انظر ISBA/22/C/20). ووافق المجلس، متصرفاً أيضاً بناءً على توصية من اللجنة، على الطلبات الستة المقدمة لتمديد عقود الاستكشاف المقدمة من الجهات التالية: منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، ومؤسسة يوجورجيوولوجيا، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار. وترد مقررات المجلس فيما يتعلق بكل طلب في الوثائق من ISBA/22/C/21 إلى ISBA/22/C/26. ورحب المجلس بعمل اللجنة في إطار أنظمة الاستغلال، ولا سيما نص مشروع العمل الأول لأنظمة الاستغلال، وأقر قائمة نواتج اللجنة المتوخاة ذات الأولوية لتطوير أنظمة الاستغلال خلال الأشهر الإثني عشر إلى الثمانية عشر المقبلة (انظر ISBA/22/C/17، المرفق الثاني)، وطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية (انظر ISBA/22/C/30). واستناداً إلى توصيات لجنة المالية، اتخذ المجلس مقررًا بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ (انظر ISBA/22/C/18). واقترح المجلس مرشحين اثنين على الجمعية لانتخاب الأمين العام (انظر ISBA/22/C/27)، واعتمد مقررًا يتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة (انظر ISBA/22/C/29) الذي انتخب فيه المجلس، ضمن جملة أمور، ٣٠ عضواً باللجنة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، تقديم تقرير بشأن إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لينظر فيه المجلس في دورته الثالثة والعشرين.

٦٨ - وعُقدت الدورة الثانية والعشرون لجمعية السلطة في كينغستون، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتضمنت الجلسات ١٥٥ إلى ١٦١. وانتخبت الجمعية محمد خورشيد علام (بنغلاديش) رئيساً له. وخلال الدورة، بحثت الجمعية وناقشت التقرير السنوي للأمين العام للسلطة الذي قدم وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من الاتفاقية (يرد موجز للمناقشة في الوثيقة

ISBA/22/A/15). ونظرت الجمعية أيضا في التقرير المؤقت المقدم من لجنة المراجعة المنشأة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية بموجب المادة ١٥٤ (يرد مقرر الجمعية في هذا الصدد في الوثيقة ISBA/22/A/11). وانتخبت الجمعية مايكل و. لودج (المملكة المتحدة) أميناً عاماً لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (انظر ISBA/22/A/10). وانتخبت الجمعية ١٥ مرشحا كأعضاء في لجنة المالية للعمل لفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ (انظر ISBA/22/A/14). وانتخبت الجمعية أيضا ١٨ دولة لملاء شواغر في المجلس (انظر ISBA/22/A/12/Rev.1). وبناء على توصية من المجلس، اعتمدت الجمعية الميزانية وجدول الأنصبة المقررة لفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ (انظر ISBA/22/A/13).

خامس عشر - الإشراف المستمر على العقود المتعلقة بالاستكشاف ومنح عقود جديدة حسب الضرورة

٦٩ - يدخل في صميم مهام السلطة، بوصفها المنظمة التي تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية من خلالها بإدارة موارد المنطقة، الاضطلاع بالمسؤولية عن الموافقة على العقود وإصدارها للكيانات المؤهلة الراغبة في استكشاف أو استغلال الموارد المعدنية في أعماق البحار. وتُعَدُّ الطبيعة التعاقدية للعلاقة القائمة بين السلطة ومن يرغبون في القيام بأنشطة في المنطقة جانبا أساسيا من النظام القانوني المحدد في الجزء الحادي عشر من الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤. والمرفق الثالث للاتفاقية، الذي يحدد "الشروط الأساسية للتنقيب والاستكشاف والاستغلال"، يعد أيضا جزءا لا يتجزأ من هذا النظام القانوني، الذي يرد بمزيد من التفصيل في القواعد والأنظمة والإجراءات التي تعتمدها السلطة.

ألف - حالة عقود الاستكشاف

٧٠ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، دخل ٢٧ عقدا من عقود الاستكشاف حيز النفاذ (١٧ عقدا للعقيدات المتعددة الفلزات، و ٦ عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات، و ٤ عقود لقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُقعت ثلاثة عقود جديدة. وقد وُقعت عقد لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات مع شركة جزر كوك للاستثمار في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، ووقع عقد لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات مع حكومة الهند في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ووقع عقد لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات مع شركة منماتلز الصينية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يُوقع عقد لاستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت مع حكومة جمهورية كوريا خلال عام ٢٠١٧، وهو عقد وافق عليه المجلس في عام ٢٠١٦.

٧١ - وعقب قرار المجلس بالموافقة على تمديد عقود الاستكشاف لمدة خمس سنوات مع كل من منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، ومؤسسة يوجورجيوولوجيا، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار؛ وُقعت اتفاقات التمديد مع كل من منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات. وستُوقع اتفاقات التمديد المتبقية قبل نهاية الدورة الثالثة والعشرين للسلطة.

باء - طلبات عقود الاستكشاف قيد النظر

٧٢ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلقى الأمين العام طلباً مقدماً من حكومة بولندا لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وتوجد المنطقة المشمولة بالطلب في مرتفع وسط المحيط الأطلسي بين مناطق الفوالق المستعرضة في هايز وأطلنيس وكاين. وسوف تنظر اللجنة في الطلب خلال اجتماعاتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٧.

جيم - حالة التقارير السنوية التي قدمها المتعاقدون

٧٣ - يُلزم كل متعاقد بتقديم تقرير سنوي إلى الأمين العام للسلطة خلال ٩٠ يوماً من نهاية كل سنة تقويمية، عن برنامج أنشطته في منطقة الاستكشاف. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، تم استلام ما مجموعه ٢٦ تقريراً سنوياً. وسوف تنظر اللجنة في هذه التقارير السنوية خلال دورتها في تموز/يوليه ٢٠١٧.

دال - الاجتماع غير الرسمي للمتعاقدين

٧٤ - عقد الأمين العام في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ اجتماعاً غير رسمي للمتعاقدين في كينغستون. وكان الغرض من الاجتماع، في جملة أمور، إطلاع المتعاقدين على قاعدة البيانات الجديدة للسلطة، وهي قيد الإعداد حالياً، وإجراء تبادل غير رسمي للآراء بشأن الشواغل الأخرى، بما في ذلك المرحلة التي بلغها وضع مدونة لقواعد استغلال المعادن.

سادس عشر - التطوير التدريجي للإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة

٧٥ - تضطلع السلطة بدور أساسي في ضمان إنشاء إطار تنظيمي ملائم، وفقاً للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤، يضمن قدرًا كافياً من أمن الحياة فيما يتعلق باستكشاف الموارد المعدنية في المنطقة واستغلالها في المستقبل، ويضمن في الوقت نفسه حماية البيئة البحرية حماية فعالة. وفي نهاية المطاف، ستتم بلورة هذا الإطار التنظيمي في شكل مدونة للتعدين تضم كامل المجموعة الشاملة للقواعد والأنظمة والإجراءات الصادرة عن السلطة لتنظيم التنقيب عن المعادن البحرية في المنطقة واستكشافها واستغلالها.

ألف - التنقيب والاستكشاف

٧٦ - تتألف مدونة قواعد التعدين حالياً من ثلاث مجموعات من الأنظمة تغطي أعمال التنقيب والاستكشاف فيما يتصل بكل من العقيدات المتعددة الفلزات (ISBA/19/C/17)، والمرفق)، والكبريتيدات المتعددة الفلزات (ISBA/16/A/12/Rev.1)، والمرفق)، وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (ISBA/18/A/11)، والمرفق). وإضافة إلى تحديد الإجراءات التي يتم من خلالها تقديم طلبات الحصول على العقود ومنح العقود، تحدّد الأنظمة الأحكام والشروط الموحدة للعقود التي تُبرم مع السلطة، والتي تنطبق على جميع الكيانات.

٧٧ - وتُستكمل الأنظمة بتوصيات تصدرها اللجنة القانونية والتقنية لغرض توجيه المتعاقدين. وفي الوقت الحاضر، تشمل التوصيات التي أصدرتها اللجنة ما يلي:

(أ) توصيات توجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/19/LTC/14)؛

(ب) توصيات توجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8)؛

(ج) توصيات توجيهية للمتعاقدين بشأن الإبلاغ عن النفقات الفعلية والمباشرة المتعلقة بالاستكشاف (ISBA/21/LTC/11)؛

(د) توصيات توجيهية للمتعاقدين بشأن مضمون التقارير السنوية وشكلها وهيكلها (ISBA/21/LTC/15).

٧٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد المجلس، خلال دورته الحادية والعشرين، إجراءات ومعايير تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها (انظر ISBA/21/C/19). وخلال دورته الثامنة عشرة، وافق المجلس على خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون حسبما أوصت به اللجنة، والتي تشمل التحديد المؤقت لشبكة من المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، وتنفيذ النهج الوقائي على النحو الذي نصت عليه الأنظمة (انظر ISBA/18/C/22).

باء - الاستغلال

٧٩ - يُذكر أن المجلس، في دورته السابعة عشرة المعقودة في عام ٢٠١١، طلب إلى الأمانة أن تعد خطة عمل استراتيجية لصياغة الأنظمة المتعلقة بتعدين المعادن في أعماق البحار في المنطقة (انظر ISBA/17/C/21). وقد بدأت اللجنة، في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في عام ٢٠١٣، النظر في المسائل المتصلة بالأنظمة المقترحة لاستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة (انظر ISBA/19/C/14). وفي أثناء الدورة العشرين المعقودة عام ٢٠١٤، طلب المجلس إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية، وأن تتيح لجميع الدول الأعضاء في السلطة وكافة الجهات صاحبة المصلحة الاطلاع على مشروع إطار لتنظيم أعمال الاستغلال في المنطقة (انظر ISBA/20/C/31). وبناء على ذلك، أصدرت اللجنة، في تموز/يوليه ٢٠١٥، صيغة منقحة لمشروع الإطار ومشروع خطة العمل، وحددت سبعة نواتج متوخاة ذات أولوية خلال الأشهر الاثني عشر إلى الثمانية عشر التالية (انظر ISBA/21/C/16). وأقر المجلس قائمة اللجنة للنواتج المتوخاة ذات الأولوية، وطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية (انظر ISBA/21/C/20). وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، نظرت اللجنة في مشروع عمل منقح لأنظمة الاستغلال، وقدمت مرحلة ثانية من النواتج المتوخاة ذات الأولوية لتطوير أنظمة الاستغلال خلال الأشهر الاثني عشر إلى الثمانية عشر التالية (انظر ISBA/22/C/17)، والتي وافق عليها المجلس. وطلب المجلس كذلك إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية (انظر ISBA/22/C/28). وعقب هذا الاجتماع في تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدرت اللجنة مشروع عمل منقحاً لأعضاء السلطة وكافة الجهات المعنية للتعليق عليه. وأثناء دورة الربيع لعام ٢٠١٧، نظرت اللجنة في تعليقات الجهات المعنية بشأن مشروع عمل أنظمة الاستغلال (بما في ذلك البنود الموحدة لعقد الاستغلال)، وكذلك في ورقة مناقشة بشأن وضع وصياغة الأنظمة المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة (المسائل البيئية).

٨٠ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، نظمت أمانة السلطة حلقة عمل دولية في برلين بعنوان "نحو استراتيجية إدارة بيئية للسلطة الدولية لقاع البحار في المنطقة" بالتعاون مع وكالة

حماية البيئة الاتحادية الألمانية والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو مساعدة السلطة في تصميم استراتيجية للإدارة البيئية للتعيين في قاع البحار العميقة. وبشكل أكثر تحديداً، فقد كانت حلقة العمل بمثابة منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، التقى فيه خبراء في العلوم والقانون والإدارة البيئية وغيرهم، حيث تبادلوا الآراء والتعليقات من منظور متعدد التخصصات بشأن مختلف المسائل المتصلة بتصميم ووضع أحكام مدونة التعدين البيئية، استناداً إلى ورقة المناقشة المتعلقة بالمسائل البيئية الصادرة عن الأمانة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن بين البنود التي نوقشت المعايير البيئية، وإجراءات ومعايير تقييم الأثر البيئي، والإدارة التكيفية، والإدارة البيئية الإقليمية، والعناصر الاستراتيجية البيئية الطويلة الأجل للسلطة. وسينشر تقرير حلقة العمل، الذي حدد نقاطاً لمواصلة النظر فيها، كدراسة تقنية للسلطة.

٨١ - كما شاركت الأمانة وبعض أعضاء اللجنة القانونية والتقنية في حلقة عمل خارجية عُقدت في سنغافورة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وهي تتصل بوضع آلية للدفع. وركزت حلقة العمل على إطلاع أصحاب المصلحة المشاركين على نموذج مالي للعمل، وعلى المناقشة اللاحقة بشأن مكونات النموذج وافتراضاته الأساسية. ويعتبر النموذج المالي ناتجاً هاماً لأنه سيُتيح للجنة استكشاف السيناريوهات المتعلقة بمعدل العوائد وخيارات آليات الدفع لمختلف مراحل الاستغلال، ومناقشة تلك السيناريوهات مع المتعاقدين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومن أجل الاستمرار في تطوير هذا الناتج لحلقة العمل وتحويله إلى نموذج عمل قابل للتنفيذ وتطبيق الخيارات المقترحة عليه، ينوي الأمين العام أن يطلب من المتعاقدين تقديم بياناتهم المالية المتوقعة إلى الأمانة لإتاحة نمذجة نطاق من هذه البيانات. كما نظرت حلقة عمل سنغافورة في آليات الحوافز الممكنة، بما في ذلك الصناديق والسندات، لدعم تحقيق الأهداف البيئية. وستتطلب هذه الآليات المزيد من البحث، بما في ذلك بخصوص الأدوات المالية الأخرى القائمة على آليات السوق، ومسألة أخرى ذات صلة تتعلق بنظام المسؤولية في المنطقة. وثمة تقرير موجز عن حلقة العمل متاح على الموقع الشبكي للسلطة.

جيم - القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتعيين في قاع البحار العميقة

٨٢ - في الدورة السابعة عشرة للسلطة، المعقودة في عام ٢٠١١، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يُعدّ تقريراً عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المركزية وغيرها من أعضاء السلطة فيما يتعلق بالأنشطة التي تنجز في المنطقة، ودعا، لهذا الغرض، الدول المركزية وغيرها من أعضاء السلطة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتزويد الأمانة بمعلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو بنصوصها (انظر ISBA/17/C/20، الفقرة ٣). وأنشأت الأمانة بعد ذلك قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت تتضمن المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية التي قُدمت إليها أو نصوصها، وقدمت إلى المجلس تقريراً سنوياً عن حالة هذه التشريعات الوطنية (ISBA/18/C/8) و Add.1 و ISBA/20/C/12، و ISBA/20/C/11 و Corr.1 و Add.1، و ISBA/21/C/7، و ISBA/22/C/8).

٨٣ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، عممت الأمانة مذكرة شفوية تدعو الدول المركزية والأعضاء الآخرين في السلطة إلى أن يقدموا إلى الأمانة ما لديهم من نصوص القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو معلومات متعلقة بها. ورداً على تلك المذكرة، قدمت فرنسا وكيريباس وناورو

تشريعاتها الوطنية في ٢١ شباط/فبراير و١٩ نيسان/أبريل و١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، على التوالي. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت جورجيا معلوماتها ذات الصلة إلى الأمانة.

٨٤ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، كانت الدول التالية قد قدّمت معلومات عن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية الوطنية ذات الصلة أو نصوصها: ألمانيا وبلجيكا وتشيكيا وتونغا وجزر كوك والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجورجيا وسنغافورة وزامبيا والصين وعمان وغيانا وفرنسا وفيجي وكوبا وكيريباس والمكسيك والمملكة المتحدة وناورو ونيجيريا ونيوزيلندا ونيوي والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ووردت معلومات أيضاً من أمانة جماعة المحيط الهادئ، باسم منطقة جزر المحيط الهادئ.

سابع عشر - تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه

ألف - حلقة العمل التقنية

٨٥ - منذ عام ١٩٩٨، عقدت السلطة عدداً من حلقات العمل الدولية التي تناولت مسائل علمية وتقنية كي تستمد منها أفضل مشورة علمية متاحة من أجل صياغة القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لإدارة الأنشطة في المنطقة. وتشكل حلقات العمل هذه آلية هامة لتعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه ومنتدى للتعاون مع المتعاقدين والأوساط العلمية الدولية.

٨٦ - تكتسي حلقات العمل أهمية لتوحيد البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأثر البيئي للأنشطة الجارية في المنطقة ولإدارة البيئة للأقاليم الكبيرة التي تزخر بالثروة المعدنية في المنطقة. وهي آلية هامة أيضاً لتعزيز البحث العلمي البحري وتشجيعه في المنطقة، ولإتاحة الفرصة أمام المتعاقدين والعلماء التطبيقين من أجل تبادل الأفكار وكي تكون منتدى لتحديد الثغرات الموجودة في قاعدة المعارف اللازمة لاستغلال الموارد في المنطقة على نحو مستدام، وهي أمور يمكن معالجتها على نحو أفضل عن طريق التعاون فيما بين المتعاقدين وبالتعاون مع الأوساط العلمية الدولية.

٨٧ - ونظراً إلى محدودية التمويل المتاح، يُتوقع أن تركز معظم حلقات العمل التي تنظمها السلطة على المسائل المرتبطة بالنواتج المتوخاة ذات الأولوية والمحددة في إطار وضع أنظمة استغلال المعادن. وفي هذا الصدد، سبق ذكر حلقة العمل المشتركة بشأن المسائل البيئية، التي عُقدت في برلين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧.

٨٨ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، تنوي الأمانة عقد حلقة عمل تقنية لوضع معايير التصميم "للمناطق المرجعية للأثر" و "المناطق المرجعية للحفظ". واعتمدت اللجنة القانونية والتقنية في اجتماعها المنعقد في شباط/فبراير ٢٠١٧ اختصاصات حلقة العمل هذه.

باء - الحلقات الدراسية التوعوية

٨٩ - نظمت السلطة أيضاً على مر السنين حلقات دراسية توعوية، كمبادرة لبناء القدرات والتوعية، ترمي إلى الجمع بين خبراء من الأوساط القانونية والعلمية الدولية ومسؤولين حكوميين وطنيين وإقليميين وعلماء وباحثين وأكاديميين لمناقشة البحوث العلمية المتعلقة بالمعادن البحرية ولاقتراح الآليات الكفيلة بتحسين التعاون الإقليمي في مجال البحث العلمي وتنمية المعادن البحرية. وشملت المواضيع التي تناولتها

الحلقات الدراسية حالة النظام القانوني الذي وُضع لإدارة أنشطة استخراج المعادن، وأنواع المعادن الموجودة في المنطقة، وتقييم الموارد، وحماية البيئة البحرية وحفظها من تأثيرات التنقيب، والاستكشاف والتعدين، وبناء القدرات. وقد عقدت الحلقات الدراسية التوعوية السابقة في مانادو في إندونيسيا (٢٠٠٧)، وريو دي جانيرو في البرازيل (٢٠٠٨)، وأبوجا (٢٠٠٩)، ومدريد (٢٠١٠)، وكينغستون (٢٠١١)، ومدينة مكسيكو (٢٠١٣)، وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك (٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤)، وبريتوريا (٢٠١٥)، وستياغو (٢٠١٥).

٩٠ - وعقدت حلقة دراسية توعوية في كمبالا في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن الموارد المعدنية البحرية في الجرف القاري لأفريقيا والمنطقة الدولية لقاع البحار المتاخمة له وبشأن آفاق التنمية المستدامة في المجال البحري الأفريقي، وذلك دعماً للاقتصاد الأزرق لأفريقيا. وكانت تلك الحلقة الدراسية أولى الحلقات التي تُعقد في بلد أفريقي غير ساحلي ونُظمت بالشراكة مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن ومجموعة بيو للبيئة وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال. وكانت الحلقة الدراسية تهدف إلى حفز الدول الأفريقية على بناء القدرات التقنية ذات الصلة بالأنشطة الجارية في قاع البحار العميقة وعلى زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنطقة والمشاركة في الأنشطة التي تجري فيها؛ وعلى تحديد الأنشطة المستدامة المتعلقة بالجرف القاري لأفريقيا وتيسير هذه الأنشطة؛ والإسهام في التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق لأفريقيا. وناقشت الحلقة الدراسية مسائل مرتبطة بعمل السلطة على تنمية الموارد المعدنية البحرية وحماية البيئة البحرية وحفظها من الأنشطة الجارية في المنطقة، كما ناقشت واقتُرحت آليات كفيلة بتحسين التعاون الإقليمي ومشاركة البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان غير الساحلية، في نظام قاع البحار العميقة. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي خلصت إليها الحلقة الدراسية التزام كل من السلطة والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال التزاماً طوعياً بمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك لغرض العمل معاً لوضع برنامج يُعنى بتشجيع التعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة لموارد قاع البحار العميقة في أفريقيا وذلك دعماً للاقتصاد الأزرق لأفريقيا.

٩١ - وترد العديد من الطلبات لتنظيم حلقات دراسية توعوية ومن الواضح وجود طلب كبير على مثل هذه المبادرات في أوساط أعضاء السلطة. كما يتضح أيضاً وجود نقص عام في الوعي والتنسيق بشأن المسائل المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية عموماً. ولكن يجب التأكيد على أن السلطة ليس لديها أي ميزانية مخصصة لأغراض عقد الحلقات الدراسية التوعوية. وفي حين يتكفل البلد المضيف عادة بتغطية تكاليف استضافة هذه الحلقات الدراسية، هنالك حاجة لتوفير الأموال اللازمة لدعم حضور أعضاء الأمانة والخبراء الخارجيين، وحيثما أمكن، لمشاركة ممثلين عن البلدان الأخرى في المنطقة. فبدون تمويل مخصص لهذا الغرض، ليس في الإمكان دعم تنظيم هذه الحلقات الدراسية إلا عبر اللجوء إلى الوفورات المحدودة في التكاليف التي يمكن تحقيقها في ميزانيات وبرامج أخرى، مقترنة بالدعم المقدم من جهات مانحة خارجية وغيرها من المنظمات. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يعرب عن بالغ تقديره للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن وقاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال ومجموعة بيو للبيئة والحكومة الأوغندية على دعمهم المالي والعيني الذي أتاح عقد الحلقة الدراسية في كمبالا. كما تلقت الحلقة الدراسية، بامتنان، دعماً عينياً من كل من المركز الوطني لعلوم المحيطات في ساوثهامبتون في المملكة المتحدة وشركة جي - تيك للموارد المعدنية البحرية المساهمة وشركة المملكة المتحدة لموارد قاع البحار المحدودة وحكومة هولندا. ويرحب الأمين العام بتقديم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية الأخرى تعاوناً مماثلاً ويشجعها على ذلك.

ثامن عشر - تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري وتنسيقه

٩٢ - تعمل الأمانة في تعاون حثيث مع النظام العالمي لرصد المحيطات، وهو برنامج دولي تضطلع به اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، على تدشين استراتيجية لرصد المحيطات السحيقة. وتمشيا مع ذلك، تعكف الأمانة حاليا على استكشاف إمكانية تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل اللجنة الدولية لحماية الكابلات واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك مع جهات معنية أخرى مثل جامعة هاواي في مانوا، في تنفيذ منهجية محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة في الرصد الآني البعدي لأعماق البحار المعرضة للأنشطة الطبيعية والبشرية المنشأ في المنطقة.

٩٣ - وتسعى الأمانة أيضا إلى توحيد المعلومات المتعلقة بالأعماق البحرية والمجمعة في المنطقة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمنظمة الهيدروغرافية الدولية. ومن المرتقب أن يوفر هذا التعاون معلومات قيمة لبرنامج الخريطة العامة لقياس أعماق المحيطات المحدثن مؤخرا والرامي إلى وضع خريطة لقاع المحيطات بحلول عام ٢٠٣٠، ويُعرف باسم "GEBCO 2030".

٩٤ - وفي عام ٢٠١٧، بدأت الأمانة تعاوناً غير رسمي مع خطة "أطلس"، وهي خطة إدارة مكانية عبر الأطلسي للتقييم وقائمة على النظم البيئية للمياه العميقة لأوروبا. وخطة "أطلس" هي مشروع مدته أربع سنوات في إطار برنامج أفق ٢٠٢٠ التابع للاتحاد الأوروبي، وتنسقه جامعة إدنبرة، في إسكتلندا، في شراكة مع كندا والولايات المتحدة، ويهدف إلى جمع معلومات جديدة متنوعة عن النظم الإيكولوجية السريعة التأثير في المحيط الأطلسي (بما فيها النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق الحساسة إيكولوجيا أو بيولوجيا) من أجل إحداث نقلة نوعية في فهمنا لتربط هذه النظم بعضها ببعض ولعملها واستجاباتها للتغيرات المستقبلية في الاستخدام البشري ومناخ المحيطات. وتعكف الأمانة حاليا على تقييم منتديات وصيغ المعلومات الناتجة عن خطة أطلس بالاستعانة بخطة إدارة قواعد البيانات التي تضطلع بتنفيذها.

٩٥ - ونتيجة للجهود التي تبذلها السلطة في تعزيز توحيد البيانات والمعلومات البيئية التي يجمعها المتعاقدون، فهي تعمل حاليا على وضع سلسلة من الأطالس على شبكة الإنترنت كي يستعين بها المتعاقدون وغيرهم من أصحاب المصلحة كمعينات بصرية تصنيفية. وقد أُتيح الأطلس الأول على شبكة الإنترنت، وهو معني بالحيوانات الضخمة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون (<http://ccfzatlas.com>)، وسيُتاح أطلسان جديداً معنيان بالمجموعة الحيوانية العيانية وبالكائنات البحرية الحيوانية المتوسطة في المنطقة نفسها على الإنترنت في الربع الثاني أو الثالث من عام ٢٠١٨ (رهنما بتقديم المتعاقدين الصور الإيضاحية). كما تعمل الأمانة على إعداد أطالس أخرى مخصصة للأنواع المرتبطة بالكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في المنطقة، وستنجزها بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وليس الغرض من هذه الأطالس أن تحل محل الأدوات التصنيفية النموذجية (المفاتيح التصنيفية)، لكنها تهدف بالأحرى إلى توفير أداة عمل تكميلية لتحسين تحديد الأنواع المرتبطة بالموارد المعدنية وموائلها على نحو فعال. كما ستفتح هذه المعلومات أمام العالم بأسره نافذة على التنوع البيولوجي البحري الموجود في المنطقة.

٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تحرز السلطة أيضا تقدما في استخدامات التكنولوجيات الجزيئية الحديثة لرصد التنوع البيولوجي البحري في أعماق البحار باستخدام الجيل القادم من تكنولوجيات ترتيب الحمض النووي المتعلق بالبيئة، وذلك بالتعاون مع كل من مبادرة المحافظة على أعماق البحار واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وجامعة جنيف والمشروع الدولي للتشفير الشريطي للكائنات الحية (مشروع iBOL).

تاسع عشر - استراتيجية إدارة البيانات

٩٧ - طلبت اللجنة القانونية والتقنية إلى الأمانة، في تقريرها المقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٥، أن تقدم مشروع استراتيجية لإدارة البيانات وما يترتب على تنفيذها من آثار مالية (انظر ISBA/21/C/16، الفقرة ٣٦). واستجابة لهذا الطلب، أعد فريق عامل تابع للجنة وثيقة، وقام بعد ذلك، بمساعدة شركة استشارية، بعرض موجز للاستعراض الأولي للترتيب الحالي لإدارة البيانات لدى الأمانة. وأنشأت اللجنة فريقا عاملا معنيا باستراتيجية إدارة البيانات أثناء دورتها المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٦. واستنادا إلى توصيات اللجنة، اعتمد تمويل في ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ لوضع قاعدة بيانات جديدة ومحسنة ولتنفيذ استراتيجية إدارة البيانات. وشملت الميزانية الموافقة على إنشاء وظيفتين ثابتتين جديدتين داخل الأمانة العامة: مدير لقاعدة البيانات وموظف لنظم المعلومات الجغرافية. وانتهى التعيين في كلتا الوظيفتين في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٩٨ - واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٦، بدأت الأمانة العامة في نقل جميع البيانات التاريخية التي يوفرها المتعاقدون إلى شكل رقمي (نماذج الإبلاغ) وبيانات جغرافية مرجعية (بأشكال shapefile لنظام ArcGIS). ووصلت البيانات المجدولة المنقولة حتى الآن إلى ١,٧ مليون نقطة بيانية من المناطق المشمولة بخطة الأعمال المعتمدة. وسيلي هذه العملية تنفيذ الخطة المتعلقة باستراتيجية إدارة قاعدة البيانات بمساعدة خبير استشاري خارجي. ويجري حاليا تنفيذ المرحلة ٣، (تصميم تكنولوجيا المعلومات وتطويرها). وتقدم تقارير مرحلية دورية إلى اللجنة القانونية والتقنية. وعُرض أيضا هيكل ومفهوم قاعدة البيانات على المتعاقدين في اجتماع غير رسمي عقده الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٧. كما أتاح ذلك الاجتماع فرصة لإجراء مناقشات تقنية معفراد المتعاقدين بشأن الثغرات في تغطية البيانات والمشاكل المتعلقة بشكل البيانات وتوافقها، وغير ذلك من المشاكل التقنية. ومن المتوقع أن ينتهي التنفيذ الكامل لاستراتيجية إدارة البيانات بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

عشرين - تنمية القدرات والتدريب

٩٩ - تسعى السلطة بطريقتين رئيسيتين إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب المادتين ١٤٣ و ١٤٤ من الاتفاقية فيما يتعلق بتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة، وبناء قدرات الدول النامية في مجال بحوث وتكنولوجيات أعماق البحار، هما: برامج التدريب التي يقدمها المتعاقدون في إطار عقود الاستكشاف في المنطقة، وصندوق الهبات للبحث العلمي البحري في المنطقة. وأضفت السلطة صبغة رسمية على برنامجها للتدريب الداخلي في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، ما زالت السلطة، منذ عام ٢٠١١، من بين المؤسسات المضيفة في إطار برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة

نيبون اليابانية لتنمية الموارد البشرية والنهوض بالنظام القانوني في محيطات العالم، الذي تديره شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ألف - برنامج التدريب الذي يقدمه المتعاقدون

١٠٠ - يلتزم المتعاقدون مع السلطة قانوناً بتقديم وتمويل فرص لتدريب متدربين من الدول النامية ولموظفي السلطة. وبين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، أتاح تسعة متعاقدين ما مجموعه ٤٥ مقعداً للتدريب. ومن أنواع التدريب المتاحة التدريب في عرض البحر، والتدريب الهندسي، والتدريب بمنح زمالات، وبرامج الماجستير والدكتوراه، وحلقات عمل للتدريب الداخلي. وكان من بين المتدربين الذين وقع عليهم الاختيار ١٦ من المجموعة الأفريقية (بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، ومدغشقر، ومصر، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا)، و ١٤ من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (إندونيسيا، وبنغلاديش، وبنغلاديش، وتايلند، وجزر سليمان، وجزر كوك، وسنغافورة، والفلبين، وفيجي، وكيريباس، والهند)، وواحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية (جورجيا)، و ١٤ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين، والبرازيل، وجامايكا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك). وكان ١٤ من أصل ٤٥ متدرباً من الإناث.

١٠١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اختير باميديلي أوريساجو (نيجيريا) للمشاركة في برنامج تدريب في عرض البحر، ومحمد ي. دسوقي (مصر) لتدريب داخلي بشأن تصنيف الأحياء، وألانا جوت (ترينيداد وتوباغو) لتدريب داخلي بشأن الموائيل يوفره معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار. واختيرت أديلسيا كويليو دا سيلفا (تيمور - ليشتي) للمشاركة في دورة صيفية لأكاديمية رودس لقانون وسياسة المحيطات قدمتها شركة جي - تيك للموارد المعدنية البحرية، وآنا كلارا كوني إي ميلو (البرازيل) للمشاركة في حلقة دراسية بشأن تكنولوجيات التجريف نظمتها شركة جي - تيك للموارد المعدنية البحرية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، اختير رشيد بازلار (بنغلاديش)، وماريانا بنيتس (البرازيل) وغور جيفورجيان (أرمينيا) للمشاركة في زمالة تدريبية قدمتها الرابطة الصينية للبحث في مجال الموارد المعدنية للمحيطات واستغلالها، وليسلي سالزمان (جنوب أفريقيا) لتدريب في عرض البحر قدمته وزارة شؤون المحيطات ومصائد الأسماك في جمهورية كوريا.

١٠٢ - وفي عام ٢٠١٧، تتيح وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي خمسة مقاعد للتدريب في إطار برنامجين منفصلين، وفقاً لعقودها المتعلقة باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، يشمل كلاهما دورات نظرية وتدريباً في عرض البحر على متن سفن للأبحاث. ويوفر المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا أربعة مقاعد للتدريب في عرض البحر، من المقرر تنظيمه خلال الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفقاً لعقد المعهد المتعلق باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، مع توفير العمل على متن السفن وفي مختبرات وتقنيات علمية لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات من خلال تطوير مهارات التخطيط لإجراء البحوث والخبرة المهنية على متن السفن ومهارات تحليل البيانات وتفسيرها. أما شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن، فتوفر أربعة مقاعد للتدريب في عرض البحر، من المقرر تنظيمه في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ لمدة ٤٠ يوماً، وفقاً لعقد الشركة المتعلق باستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت، مع توفير العمل على متن السفن وتقنيات البحث في قشور المنغنيز

الحديدي الغنية بالكوبالت من خلال تطوير مهارات التخطيط لإجراء البحوث والخبرة المهنية على متن السفن ومهارات تحليل البيانات وتفسيرها. وأُعلن عن جميع هذه الفرص التدريبية على الموقع الشبكي للسلطة وعممت على نطاق واسع لدى الدول الأعضاء.

١٠٣ - وإذا نُفذت جميع العقود القائمة والجديدة وخطط العمل المعتمدة وفقا للتوصيات التي قدمتها اللجنة القانونية والتقنية فيما يتعلق ببرامج التدريب، وبخاصة التوصية بتوفير ما لا يقل عن ١٠ مقاعد تدريبية في كل برنامج عمل مدته خمس سنوات، فمن المتوقع أن يتيح المتعاقدون نحو ٢٠٠ مقعد تدريبي في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١.

باء - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

١٠٤ - يهدف صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية إلى تنشيط وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، ولا سيما من خلال دعم مشاركة العلماء والتقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحوث العلمية البحرية ومنحهم فرصا للمشاركة في برامج التدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي. وعملا بالإجراءات المتفق عليها، عين الأمين العام، في عام ٢٠١٤، فريقا استشاريا لتقييم طلبات الحصول على المساعدة من الصندوق وتقديم توصيات بشأنها إلى الأمين العام (انظر المرفق).

١٠٥ - وعُقدت الجلسة الرابعة عشرة للفريق الاستشاري في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧. وتقدر الأموال المتاحة للاستخدام في عام ٢٠١٧ بحوالي ٢٤ ٠٠٠ دولار. وأوصى الفريق بتخصيص مبلغ قدره ١٠ ٠٠٠ دولار لدعم التدريب في عرض البحر (دراسة تعاونية دولية عن كبريتيدات قاع البحار في المرتفعات المتطاوله ذات الاتساع البطيء والفائق البطء) الذي اقترحه المعهد الثاني لعلم البحار والمحيطات في الصين، ومبلغ قدره ٨ ٠٠٠ دولار لدعم الحلقة الدراسية بشأن التعدين في أعماق البحار، التي اقترحتها جامعة شنغهاي جياو تونغ، ومبلغ قدره ٤ ٠٠٠ دولار لأكاديمية رودس لقانون وسياسة المحيطات لصالح دورتها لعام ٢٠١٧، إضافة إلى فائض من عام ٢٠١٦ قدره ٣ ٠٠٠ دولار.

١٠٦ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، استفاد ما مجموعه ١١٥ من العلماء أو المسؤولين الحكوميين من ٤٥ بلدا من الدعم المالي المقدم من الصندوق. وينتمي المستفيدون إلى البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإندونيسيا، وأنغولا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبلغاريا، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتونغا، وجامايكا، وجزر كوك، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وسورينام، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغيانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، والكاميرون، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، وموريتانيا، وموريشيوس، وميكرونيزيا، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، والهند، واليونان.

١٠٧ - ويتعين على أمانة السلطة أن تحرص في إدارتها للصندوق على وضع ترتيبات مع الجامعات والمؤسسات العلمية والمتعاقدين وغير ذلك من الكيانات لإيجاد فرص لمشاركة علماء البلدان النامية في أنشطة البحوث العلمية البحرية. ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات تخفيض رسوم التدريب أو الإعفاء منها. واضطلعت الأمانة بعدد من الأنشطة الرامية إلى توجيه انتباه الجهات المانحة الدولية إلى الفرص التي يتيحها الصندوق، وتشجيعها على تقديم مساهمات إضافية. ومن هذه الأنشطة إصدار نشرات صحفية ومواد ترويجية، وإدارة صفحة إلكترونية مصممة خصيصا لهذا الغرض

(www.isa.org.jm/contractors/endowment-fund)، وتكوين شبكة من المؤسسات المتعاونة التي قد ترغب في توفير فرص للمشاركة في دوراتها التدريبية أو أنشطتها البحثية. وتضم الشبكة حاليا المركز الوطني للأوقيانوغرافيا (المملكة المتحدة)، والمعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات (الهند)، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (فرنسا)، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (ألمانيا)، والمعهد الوطني للأوقيانوغرافيا (الهند)، ومتحف التاريخ الطبيعي (المملكة المتحدة)، وجامعة ديوك (نورث كارولينا، الولايات المتحدة)، والجامعة المكسيكية الوطنية المستقلة (المكسيك)، ومؤسسة التعاون الدولي في دراسات قمم المرتفعات البحرية، وهي منظمة دولية غير ربحية تشجع الدراسات المتعددة التخصصات المتعلقة بمراكز اتساع القشرة المحيطية.

١٠٨ - وستواصل الأمانة اتخاذ خطوات لحشد الاهتمام بصندوق الهبات لدى الجهات المانحة المحتملة والشركاء من المؤسسات. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن الجمعية العامة أعربت، في الفقرة ٦٨ من قرارها ٢٥٧/٧١، عن تقديرها للدول التي قدمت مساهمات إلى صندوق الهبات، وشجعت الدول على تقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق. ويشار أيضا إلى أن مجلس السلطة، في دورته الثانية والعشرين، شجع بقوة، في مقرره بشأن المسائل المالية والمتصلة بالميزانية (ISBA/22/C/18)، أعضاء السلطة على تقديم تبرعات إلى الصندوق.

١٠٩ - وعلى الرغم من هذه النداءات، من المؤسف أنه لم تقدّم أي تبرعات إلى الصندوق منذ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويؤثر انعدام الدعم، إلى جانب ضالة عائدات الاستثمار، تأثيرا شديدا على مدى تمكن الصندوق من الوفاء بولايته. وبعد الصندوق إحدى الآليات الرئيسية التي تمكن من بناء القدرات في مجال البحوث العلمية البحرية في أعماق المحيطات، ويود الأمين العام أن يشجع أعضاء السلطة، والدول الأخرى، والجهات المعنية من منظمات دولية ومؤسسات أكاديمية وعلمية وتقنية، ومنظمات خيرية وشركات وأفراد، على المساهمة في الصندوق.

جيم - التدريب الداخلي

١١٠ - يرمي برنامج السلطة للتدريب الداخلي إلى تحقيق غرض ذي شقين، وهما (أ) توفير إطار يمكن من خلاله للطلاب والمسؤولين الحكوميين الشباب من مختلف الخلفيات الأكاديمية أن يتعرفوا عن قرب على الأعمال والمهام التي تضطلع بها السلطة من أجل إثراء خبرتهم التعليمية و/أو اكتساب خبرة في أعمال السلطة؛ (ب) تمكين السلطة من الانتفاع بمساعدة طلاب مؤهلين ومسؤولين حكوميين شباب من المتخصصين في مهارات شتى تدخل في نطاق أنشطتها. وتقبل السلطة عددا محدودا من المتدربين الداخليين حسب الاحتياجات المحددة للمكاتب المعنية وقدرتها على دعم المتدربين الداخليين واستضافتهم والإشراف عليهم بفعالية.

١١١ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، شارك في برنامج التدريب الداخلي ما مجموعه ١٩ من خريجي الجامعات أو المسؤولين الحكوميين من أستراليا، وإكوادور، وبابوا غينيا الجديدة، وبلجيكا، وتوغا، وجامايكا، وجزر كوك، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفيجي، والمملكة المتحدة، والنرويج، والولايات المتحدة، واليابان. ومن المعوقات الرئيسية في توفير التدريب الداخلي، لا سيما للأفراد من البلدان النامية، أن السلطة لا تملك التمويل اللازم لدعم المتدربين، الذين يجب عليهم إذن إيجاد سبل للحصول على دعم مالي لتغطية تكاليف السفر والإقامة. وسيرحب الأمين العام بأي موارد ممكنة خارج الميزانية لدعم برنامج التدريب الداخلي لمنفعة أفراد من البلدان النامية.

المرفق

أعضاء الفريق الاستشاري لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة
التابع للسلطة الدولية لقاع البحار، ٢٠١٤-٢٠١٧

جورجي تشيركاشوف (معاد تعيينه)

نائب مدير

معهد الجيولوجيا والموارد المعدنية للمحيطات، الاتحاد الروسي

جان - ميشيل ديباكس

الممثل الدائم لفرنسا لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

نيو كينغباو

الممثل الدائم للصين لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

أرييل فرنانديز

الممثل الدائم للأرجنتين لدى السلطة الدولية لقاع البحار وسفيرها فوق العادة ومفوضها في جامايكا

كيم جونيير

كبير العلماء

مؤسسة Ocean Networks Canada

ناتسومي كاميا

نائب المدير العام

شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن

تومو مونتي

الممثل الدائم للكاميرون لدى السلطة الدولية لقاع البحار ولدى الأمم المتحدة

غوردون باترسون (معاد تعيينه)

باحث في علم الحيوان

قسم علوم الحياة، متحف التاريخ الطبيعي، لندن